الحرب الاهلية في السودان (١٩٨٣- ١٩٨٩)

(مراجعة مقال)

م.د. عبد القادر عبد الرحيم عطيوي

ديوان الوقف السني

دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية

The civil war in Sudan (1983-1989)

(review article)

Dr. Abdul Qadir Abdul Rahim Atiwi

The Sunni Endowment Office

Department of Religious Education and Islamic Studies

كانت الحرب الاهلية من جملة الاحداث المهمة والمؤثرة في تاريخ السودان الحديث ، حيث انها جاءت بعد اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ ، التي انتهت الصراع الطويل بين الحكومة السودانية وجنوب السودان لذلك كان لابد من التطرق اليها عند دراسة التاريخ السوداني .

يبدو ان الحكومة السودانية لم تكن مقتنعة بخيار الاندماج الوظيفي القائم على الحكم الذاتي الاقليمي في اطار السودان الموحد ، وان الظروف المتفجرة في الجنوب هي التي دفعتها الى الاخذ بهذا الخيار مؤقتا تمهيدا للعودة مرة اخرى للاخذ بخيار الاندماج الطائفي القائم على الاستيعاب ، وقد تجلى هذا بصورة واضحة من اوائل الثمانينات ، حينما خرجت الحكومة السودانية على اتفاق اديس ابابا وقسمت الاقليم الجنوبي الى ثلاثة اقاليم ، اعلنت عن تطبيقها للشريعة الاسلامية ، هذا فضلا عن اكتشاف النفط في الجنوب ومااثير بشان عملية استغلاله ، وتلك العوامل وغيرها ادت الى عودة الشكوك مرة اخرى لدى الجنوبيين ، ودفعتهم الى حمل السلاح مرة اخرى في وجه الحكومة المركزية ومطالبة بعضهم بالانفصال.

ويمكن بايجاز عرض الاسباب التي ادت الى اندلاع الحرب الاهلية في السودان مرة أخرى.

اولا: اصرار النظام الحاكم في السودان على تقسيم الاقليم الجنوبي :

وللوصول الى تحقيق هذا الهدف بطريقة ملتوية ،وغير مباشرة ،فقداعلن النميري عن تبنيه للاقليمية كسياسه عامة للسودان ، وفي اطار ذلك قام مجلس الشعب السوداني بتعديل الدستور في ٢٥ حزيران ١٩٨٠ على نحو سمح بتقسيم الاقليم الشمالي الى خمسة اقاليم ، ثم اصدر المجلس تبعا لذلك قانون الحكم الاقليمي في الاول من كانون الاول١٩٨٠- والذي صادق عليه رئيس الجمهورية في نهاية ذلك الشهر ، واستنادا الى ذلك القانون تشكلت هياكل اقليمية تشريعية وتنفيذية في اقاليم الشمال الخمسة بصلاحيات ادنى بكثير من مثيلاتها في الجنوب ، وهو الامر الذي اوجد نظامين مختلفين للحكم الاقليمي في السودان ، بشكل دفع الى المطالبة بضرورة تعديل نظام الحكم الاقليمي في الجنوب ليتماشى مع نظيرة في الشمال .

وقد تحقق ذلك الامر باصدار القرار الجمهوري رقم (١) في ٥ حزيران ١٩٨٣ الخاص بتقسيم الجنوب ، ذلك ان ترويج النظام لفكرة التقسيم ، قد ادى الى حدوث انشقاقات داخل الاقليم الجنوبي بين مؤيدين يعارضون سيطرة الدنكا على السلطة الاقليمية في الجنوب، وبين معارضين للفكرة باعتبار انها تمزق الجنوب ، وتضعف من قدرته على المواجهة مع السلطة المركزية .وقد راح النظام يعمل حثيثا للتخلص من اتفاق اديس ابابا على النحو التالي :-

(١) طرح فكرة تقسيم الجنوب الى اقاليم يتعارض مع اتفاقية اديس ابابا الذي اكد ان الاقليم الجنوبي يضم المديريات الثلاث (بحر الغزال – الاستوائية –اعالي النيل) ،واي مناطق تعد ثقافيا وجغرافيا جزءا من الاقليم الجنوبي .

(٢) قيام النظام بالعمل على ترحيل القوات الجنوبية التابعة للجيش السوداني من الجنوب الى الشمال واستبدالها بقوات شمالية في عام ١٩٨٣الذي شكل هو الاخر خروجا على ملاحق اديس ابابا التي اكدت على ضرورة وجود ٦ الاف جندي جنوبي في الجنوب ، ومثلهم من الشماليين ، وقد اسفرت عملية الاحلال تلك عن صدام عسكري بين القوتين اثناء عملية الاحلال في بور في نيسان ١٩٨٣ انتهت بمقتل العديد من الطرفين ، وفرار بعض الجنود والضباط الجنوبيين وانضمامهم الى القوات الانيانيا رقم (٢) التي تشكلت مع مطلع عام ١٩٨٣مستغله حالة الاضطراب في الجنوب التي اثارها طرح فكرة التقسيم .

(٣) عند توقيع اتفاق اديس ابابا عام ١٩٧٢ فان بعض ابناء قبائل الدنكا الذين يعيشون في منطقة ابيى على الحدود الجنوبية لكردفان قد وافقوا على الانضمام الى الشمال ، الا ان اتفاق اديس ابابا منحهم حق تغيير موقفهم بموجب استفتاء اذا راوا العودة للانضمام الى الجنوب ، وقد ادى اكتشاف النفط بنتيو الغربية باعالي النيل – واذ تتركز قبائل الدنكا – الى مطالبة بعض من ابناء الدنكا في ابيى اجراء استفتاء حول انضمامهم الى الجنوب، غير ان النظام واجه مطالبهم بالقاء القبض على العديد منهم في كانون الثاني ١٩٨٣ .

ولم يخف النميري نيته في الغاء اتفاق اديس ابابا ، فقد اعلن في اوائل عام ١٩٨٣ في بيان له باذاعة جوبا عن ان هذا الاتفاق يجب ان يتغير طالما ان الموقعين الاساسيين عليه قد اتفقوا على ذلك (وهو يقصد نفسه ، وجوزيف لاجو نائبة) . وقد مهد النميري للتقسيم اذ اعتقل العديد من القيادات الجنوبية المعارضة لفكرة التقسيم ، ثم اصدر القرار الجمهوري رقم (١) في ٥ حزيران ١٩٨٣ حول تنظيم الحكم الاقليمي في المديريات الجنوبية ، وقد نص القرار على مايلي .

(١) تقسيم الاقليم الجنوبي الى ثلاثة اقاليم هي:

(أ) اقليم بحر الغزال – ويضم مديريات : البحيرات ، وشرق بحر الغزال ، وغربى بحر الغزال ، وعاصمته واو .

(ب) الاقليم الاستوائي – ويضم مديريتي شرقي الاستوائية ،وغربي الاستوائية ، وعاصمته جوبا .

(ج) اقليم اعالي النيل – ويضم مديريتي : جونجلى ، اعالي النيل ، وعاصمته ملكال

(٢) انشا القرار هياكل تشريعية وتنفيذية اقليمية ، متماثلة في تكوينها واختصاصها مع ما قرره قانون الحكم الاقليمي للشمال.

(٣) حدد القرار مرحله انتقالية يسرى فيها لمدة ١٨ شهرا من تاريخ توقيعه ، اذ يمنح رئيس الدولة خلال تلك المرحلة الصلاحيات المطلقة لتعيين وعزل حكام الاقليم ونوابهم والوزراء الاقليمين ومحافظى المديريات .اما فيما يتعلق بمجالس الشعب الاقليمية في الاقاليم الثلاثة ، فانه لن يجري انتخابات بشانها طوال هذه الفترة . على ان تشغل مقاعدها بالاعضاء السابقين في مجلس الشعب الاقليمي للجنوب . كل في الاقليم الذي انتخب عنه سابقا .

ثانيا : البدء في تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان .

بموجب قرار رئاسة صدر في ٩ ايلول ١٩٨٣،وبصرف النظر عن المناقشات التي دارت حول ملاءمة تطبيق الشريعة الاسلامية من عدمه في اطار ظروف التدهور الاقتصادي ، وبصرف النظر ايضا عن الدوافع الكامنة وراء على ابناء السودان – شماليين وجنوبيين ، مسلمين ومسيحين واصحاب معتقدات طبيعية – اذا كان يستهدف في تحقيق وحدة التشريع في كافة انحاء السودان ، فانه قد شكل خروجا على اتفاق اديس ابابا الذي نص على ان القانون والاعراف القبلية التقليدية يشكلان مصدرا التشريع الوطني ، كما انه قد شكل خروجا على الدستور الدائم للسودان الذي نص على ان الشريعة الاسلامية والقانون العرفي هما مصدر الاساسي للتشريع ، وانه سيشرع لغير المسلمين وفقا لقوانينهم

وقد ادى الاتفاق على تطبيق الشريعة الاسلامية الى معارضة من جانب العديد من الاطراف في السودان ، فقد عارض الصادق المهدي زعيم الانصار توقيت التطبيق ، واشترك في المعارضة ايضا بعض قيادات الاخوان المسلمين مثل ياسين عمر الامام عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني . وبحلول نهاية ايلول من نفس العام فان ثلاث مجموعات قد اعلنت عن معرضتها العلنية لتطبيق الشريعة ، ففي ٢٣ ايلول اصدر رئيس اساقفة الخرطوم نداء طالب فيه باحترام حقوق السودانيين غير المسلمين .

وعلى اي حال فاذا كانت المعارضة من جانب المسلمين قد انصبت على توقيت الاخذ بالشريعة ، فان معارضة المسيحين واصحاب المعتقدات الطبيعية فقد اتجهت الى ضرورة استثنائهم من الخضوع لاحكامها ، لكن معارضة الجنوبيين كانت ترجع بالاساس الى ان تطبيق الشريعة الاسلامية قد جدد لديهم المخاوف مرة اخرى من ان النظام الحاكم في السودان بهذا المسلم انما يتجه لاستيعابهم في اطار من الثقافة العربية الاسلامية . وقد اضاف ذلك رصيدا جديدا لحركة المعارضة في الجنوب .

ثالثا : تدعيم مسيرة التكامل بين مصر والسودان.

ذلك ان صدور ميثاق متكامل في تشرين الثاني ١٩٨٢ ومااحتواه من انشاء مؤسسات سياسية تنفيذية وتشريعية ،فضلا عن تاكيد لما جاء في منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان الصادر في تشرين الثاني ١٩٧٤ من اصرار الشعبين المصري والسوداني على المضي قدما في" طريق العمل الوحدوى الرشيد " ، قد جدد المخاوف مرة اخرى لدى الجنوبيين من فقدان هويتهم لمصلحة الهوية العربية.

رابعا : اكتشاف النفط في الجنوب

فلقد اكتشفت شركة شيفرون(shefron) الامريكية النفط في منطقة بنتو ، وبدأ العمل على اقامة خط انابيب يوصل المنطقة بميناء بورسودان تمهيدا لتصديره ، وقد شكل ذلك اغراء للجنوبيين بانهم يستطيعون اقامة دولة مستقلة في الجنوب تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية فيها ، ولذلك نادى البعض منهم بان يمتد خط انابيب النفط من منطقة بنتيو الى ميناء ممباسا بكينيا عبر الجنوب السوداني حتى يكون تحت السيطرة التامة لهم ، في حين طالب البعض الاخر بان يكون للجنوبين نصيب الاسد في هذه الثروة النفطية . ولعلنا نلاحظ ان جانبا من عمليات قوات الانيانيا قد تركز في منطقة بنتيو النفطية.

وازاء هذا الاصرار من جانب الحكومة المركزية على فرض الاندماج اشتعلت اعمال العنف في الجنوب على يد قوات الانيانيا (٢) التي اخذت تحظى بمزيد من التاييد في الجنوب، وقدر عدد من انضموا الى صفوفها من القوات الجنوبية في الجيش السوداني – مع اواخر عام ١٩٨٣ – بنحو الف جندي ثم ، ظهر في نفس المدة ان الانيانيا (٢) هي الجناح العسكري لتنظيم سياسي اطلق عليه اسم جبهة تحرير جنوبي السودان ، والذي تغير اسمه ليصبح الجبهة الشعبية لتحرير السودان . وقد قامت قوات الانيانيا (٢) بالعديد من العمليات العسكرية في الجنوب ومن امثلتها : اختطاف خمسة من العمال الاجانب في وادي بوما في حزيران ١٩٨٣ ، والاستيلاء على قريتي لبر وادوك على النيل الابيض في اقليم اعالي النيل لمدة اسبوع في منتصف تشرين الاول ١٩٨٣ ، والزعم باسقاط طائرة اف ٥ بالقرب من النصير في نهاية تشرين الاول ١٩٨٣ .

كانت الأوضاع السياسية ، والاقتصادية ،والاجتماعية . والعسكرية في السودان بصفة عامة شماله

وجنوبه في حالة رد واضح وكان هناك نوع من الارهاصات تنبئ برؤية جديدة في السودان.

من خلال تداخل الاحداث وجدنا ان عودة الحرب الاهلية مرة أخرى الى الساحة السودانية جاء نتيجة

السياسة الداخلية للحكومة السودانية وعدم التزام الحكومة المركزية في الخرطوم بوعودها تجاه الشمال

السوداني وإعلان تطبيق قانون الشريعه الإسلامية ، وفضلا عن اكتشاف النفط وماترتب علية من احداث

يضاف الى ذلك قرار الحكومة السودانية تقسيم الإقليم الجنوبي واثارة اهل الجنوب والذي أدى الى حمل

السلاح مرة أخرى ونشوب الحرب الاهلية من جديد .

قائمة المصادر:

١-البرت الير ، جنوب السودان في نقض المواثيق والعهود ، ترجمة بشير محمد سعيد ، شركة ميدلاين المحدودة للنشر ، لندن ، ط ،١٩٩٢ .

٢-احمد محمد محمد كرار ، الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية ، الخرطوم ، ١٩٨٥

٣-ابيل الير ، جنوب السودان الاتحادي في نقض المواثيق الليهود ميدلايت ،١٩٩٨ .

٤-ابيل الير ، قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان ، دراسة مقاربة ، ترجمة : هذي رياض ، بيروت .

٥-احمد سويلم العمري ، الافريقون والعرب ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ، ١٩٧٧.